نظـريـة الإصـــلاح الجنـــائي

أ. متعب محمد عبدالله الشهراني*

سلم البحث في ١٤٤٤/٥/٢٦هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٤/٦/٢٩هـ

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نظرية في الإصلاح الجنائي، تكـــون بدايـــة لإصلاح المجرمين، وإثبات أنهم أشخاص طبيعيون مذ ولادتهم، وأن وقوعهم فـــي الجريمة كان بمؤثرات خارجية، وأنه يمكن إصلاحهم ودمجهم في المجتمع بوســـائل شتى تكون كفيلة بذلك، باعتبار أن كل شخص يكمن الجانب الإجرامي في داخلـــه، ولكن بنسب مختلفة، ولأهمية إدماجهم في المجتمع وتوقي خطورتهم، كانت فكـــرة هذا البحث الذي يعالج سبل إصلاحهم، وتخفيف الأعباء المالية التـــي تنفـــق علـــى القضايا الناشئة عن نشاطهم، وتقليل هذه القضايا، والإفادة منهم بعد إصلاحهم، وتـــم تناول ذلك من خلال مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة، خصص المبحث الأول لدراسة مفهوم نظرية الإصلاح الجنائي، والثاني في دور ومجالات إصلاح المدعى عليـــه، والثالث: في بيان دور رجال الضبط الجنائي في إصلاح الجاني، وبينت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتـــائج الدراسة: أن لأجهزة العدالة الجنائية دور مهم في حماية وإصـــلاح المجـــرم، وأن نظرية الإصلاح الجنائي تساهم في التقليل من الجرائم وإصلاح المجـــرمين، ولهـــا عديد من السمات والمزايا.

Abstract:

This study aimed at finding a theory in criminal reform, which is the beginning of criminal reform, And to prove that they were natural persons from birth, and that they were caught up in the crime with external influences, and that they can be reformed and integrated into society by various means that can be done. Considering that everyone's criminal aspect lies within it, but in different proportions, And because of the importance of integrating them into society and preventing their dangerousness, the idea of this research that addresses ways of reforming them was, and reduce the financial burden spent on issues arising from their activity, Reduce these issues, and benefit them after their reform, and this was addressed through the introduction and three detectives, Finally, the first research was devoted to the study of the concept of the theory of criminal reform, the second in the role and areas of the defendant's reform, and the third: In the statement of the role of criminal seizures in the reform of the perpetrator, the conclusion outlined the main findings and recommendations, and the study relied on the analytical descriptive curriculum, among the results of the

* باحث بقسم القانون الخاص، كلية القانون والدراسات القضائية، جامعة جدة.

study: Criminal justice organs have an important role in protecting and reforming the offender, and the theory of criminal reform contributes to reducing crimes and reforming offenders, and has many features and advantages.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد ﷺ، وبعد: فمن الخير الكثير والعلم الوفير الذي يمتلكه المسلمون ولا يملكه غيرهم، هو هذا القرآن الكريم والسنة النبوية، فهما مصدران عظيمان يحتاجان إلى توضيح وشرح من علماء متخصصين، ليأتي بعد ذلك دور المنظم السعودي في إصدار أهم الأنظمة التي شيد عليها هذا الوطن الغالي، وهو نظامها الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وتعتبر الجريمة في بعدها الاجتماعي من أهم التحديات التي واجهت البشرية وما زالت تواجهها، حيث أصبح مفهوم الجريمة مفهوماً متشعباً، يبتعد عن الوصف التقليدي للجرائم، مثل: جرائم السرقات والقتل والاغتصاب، والتي توجد في كل مجتمع، وقد اتسع أفق الجريمة والمجرمين والضحايا بتعقد المجتمعات البشرية، كونها أصبحت أكثر خطورة وتعقيداً، مما جعل الكثير من الدراسات تهتم بمحأولة تفسير السلوك الإجرامي، وتنظم عقوبته وطرق الإصلاح العديدة التي ظهرت مؤخراً، في محأولة للتقليل من حجم هذه الجرائم وخطورتها[١].

ومن الأدلة على رفض الاعتداء من الآخرين، قول الله تعالى: ﴿ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾[٢]

ومن الأدلة على فضل الصلح قوله تعالى ﴿والصلح خير واحضرت الانفس الشح وان تحسنو وتتقو فان الله كان بما تعملون خبيرا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿لا خير في كثير من نجواهم الامن امر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾[٤]. وكذلك قصة نبي الله موسى عليه السلام حين وكز الشخص الذي من عدوه فقضي عليه، بالدلالة والأمثلة من القرآن الكريم على هذا الفعل المختص به ولي الأمر، لقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾[٥].

ومن القواعد الفقهية على: الضرورات تبيح المحظورات"، "الاصل براءة الذمة"، "الفطرة هي الأصل"، "الخطأ المغتفر والخطأ الغير مغتفر".

ومن الأنظمة المعاصرة: ما نصت عليه المادة الأولى من نظام الإجراءات الجزائية بأنه: تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الامر من أنظمة لا

تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام.

وقد اهتمت الكثير من القوانين والتشريعات الدولية والوطنية بموضوع إصلاح المجرم وتأهيله، بحيث يكون صالحاً للمجتمع، وهو ما اتضح في الكثير من القوانين الدولية والوطنية خاصة التشريع السعودي، والذي يقوم الباحث باستعراضه من خلال هذا البحث، ولأهمية هذا الموضوع في نظر الباحث، لوجود جرائم يتم اكتشاف تنفيذها بصورة جديدة، لا تكاد يدركها العقل ولا يقبلها، ولا يمكن تصورها (الجريمة متجددة).

أهداف البحث:

١- التعرف على نظرية الإصلاح الجنائي من حيث مفهومها وإيجابياتها وسلبياتها.

٢- بيان أهمية إصلاح السجين الجنائي ومجالاته.

٣- استعراض كيفية حماية المجتمع، والبحث عن طرق جديدة لإصلاح المجرم.

٤- إثبات أن عنصر الجريمة موجود في كل شخص وبنسب مختلفة.

٥- أهمية الإصلاح لتجنب المشاكل والقضايا اللاحقة وللبعد عن التكاليف والرسوم القضائية.

٦- عدم الفهم الحقيقي للمجرمين، وأنهم كانوا في الأصل أشخاصا طبيعيين، ومع عوامل خارجية بالإضافة إلى البيئة المحيطة بهم تغير سلوكهم وعادتهم، ودور التأصيل الفعال والإجراءات الصحيحة في توجيه سلوك المجرمين أو المخالفين.

٧- تجنب تطبيق الغرامات الزائدة في بعض أنظمة العالم، وما صدر فيها من غرامات تصل إلى عشرين مليون ريالا[٦]، وقد تصل إلى ثلاثين مليون ريالا، وأهمية تحويل الغرامة إلى أيام حبس للمدعى عليه والمخالف، لمصلحتهم الاقتصادية، وحصول الغاية من العقوبة لحق العامة، بتعميم يصدر من وزارة الداخلية أو غيرها من الجهات التشريعية، يدعم هذه الفكرة لحصول الزجر والردع لهم بهذا الحبس، دون قيد في السجل الأمني لهم، أو وقف النطق بالحكم وأهميتها لإصلاح المدعى عليه أو المخالف.

٨- أهمية البراءة والأصل براءة الإنسان وعدم الإدانة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على: المنهج الوصفي التحليلي: والذي يتم الاستعانة به في وصف وتحليل مضمون نظرية الإصلاح الجنائي، من حيث أهميتها وسلبياتها وإيجابياتها، إضافة إلى أساليب تأهيل وإصلاح المحكوم عليهم، مع بيان الأساس

القانوني سواء الدولي أو الوطني لهذه النظرية، وتحليلها وتعليقاتنا عليها، ومن ثم إثبات هذه النظرية.

أهمية البحث:

١- تتمثل أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً من المواضيع الوقائية، لمنع الجرائم قبل وقوعها من ناحية، أو لعدم عود المجرم لارتكاب الجريمة مرة أخرى، بالتعامل مع المجرم بطرق علمية حديثة لتأهيله، واندماجه في المجتمع.

٢- أن مثل هذه الدراسة من شأنها أن تفيد المشرع السعودي والدول المختلفة بشكل عام، وكذا المختصين في النظريات الوقائية والجنائية المتعددة، بمعلومات مختلفة عن عمليات إصلاح المجرمين، ومن ثم تأهيلهم مرة أخرى، وهو ما يفيد القائمين على السياسة الجنائية بشكل كبير.

٣- أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة التي تناولت نظرية الإصلاح الجنائي في المجتمع السعودي أو العربي بشكل أعم، وهو ما يمكن أن يفيد الباحثين والدارسين والمهتمين بمثل هذه الدراسات.

٤- على مستوى العالم ومن الواقع المعاصر، تبين أن خطورة المجرمين على المجتمع كبيرة وخطيرة، كون المجرمين أشخاصا يعيشون بيننا وأحيانا يكونون معنا، ولأهمية الأمن والاستقرار لكافة دول العالم، ولتنوع الجرائم واختلافها وتطورها يوما بعد يوم، ودور المشرع السعودي بإصدار العديد من الأنظمة، منها: نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ وبتاريخ ١٤٣٦/٣/٢١هـ.

٥- عدم التطرق لهذا الموضوع وهذه النظرية بصفة خاصة من قبل.

الدراسات السابقة:

لا يوجد دراسات بعنوان بحث (نظرية الإصلاح الجنائي) مع وجود دراسات وبحوث تناولت الإصلاح الجنائي، وذلك استنادا لإفادة مكتبة الملك فهد الوطنية بتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٥هـ، بهذا الشأن.

مشكلة البحث:

من خلال هذه الدراسة تتفرع الأسئلة التالية:

- ما مضمون نظرية الإصلاح الجنائي؟.

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، وهي:

١- ما مضمون نظرية الإصلاح الجنائي، من حيث مفهومها وإيجابياتها وسلبياتها؟.
٢- ما أهمية إصلاح السجين الجنائي ومجالاته؟.
٣- كيف يمكن حماية المجتمع بإصلاح المجرم؟.
٤- كيف يتم تنفيذ وتطبيق هذه النظرية على دول العالم؟.

خطة الدراسة:

نظرا لأهمية هذه الدراسة في نظر الباحث فقد تم تقسيم هذا البحث وهيكلته إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: تضمنت: أهداف البحث، ومنهجه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومشكلته، وخطة الدراسة.

المبحث الأول : نظرية الإصلاح الجنائي: دراسة في المفهوم.

المطلب الأول: مفاتيح البحث ودراسة لمفهوم نظرية الإصلاح الجنائي:

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات نظرية الإصلاح الجنائي.

المبحث الثاني: دور ومجالات إصلاح المدعى عليه.

المطلب الأول: دور القانون في الإصلاح للمدعى عليه.

المطلب الثاني: دور المنظم السعودي في الإصلاح للمدعى عليه والمخالف.

المبحث الثالث: دور رجال الضبط الجنائي في الإصلاح للجاني:

المطلب الأول: دور أجهزة العدالة الجنائية في حماية وإصلاح المجرم في القانون السعودي.

المطلب الثاني: إثبات النظرية: وأن الجريمة كامنة في كل شخص وبنسب مختلفة.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

دراسة في المفهوم

المطلب الأول: مفاتيح البحث لنظرية الإصلاح الجنائي

الجاني: جاني اسم فاعل من جنى، والجمع الجناة وجناء وجنى جناية (أذنب وجنى على فلان) اعتدى عليه وجنى، اسم الجمع أجناء، ارتكب جناية.

الجنائي: اسم منسوب إلى جناية، عقوبة جنائية.

القانون: عبارة عن مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكم المجتمع وتعمل على تنظيمه.

القانون الجنائي: هو مجموعة من القواعد القانونية التي تبين الجرائم، وتفرض العقوبة الخاصة أو التدابير لكل جريمة على حدة، وينقسم القانون الجنائي إلى نوعين من القواعد: القواعد العامة، وتسمى بالقسم العام، والتي تهتم بالقواعد

والنظريات العامة للجريمة، والقواعد القانونية الخاصة، وتسمى بالقسم الخاص، والتي تهتم بدراسة الجريمة بمفرداتها وأركانها وظروفها، والعقوبات المقررة لها(٧).

الإصلاح: إصلاح: مصدر أصلح، وإصلاح ذات البين: مصالحة المتخاصمين(٨).

تعريف الإصلاح الجنائي: وهو الاعتراف بحقوق الضحايا وتكون الاحكام متناسبة والغرض الاساسي من السجن في هدفها هو اعادة التأهيل الاجتماعي وليس العقاب(٩).

تعريف نظرية الإصلاح الجنائي في نظري: هي مجموع القوانين والأفكار والاستنتاجات والآراء المطروحة، المتعلقة بإصلاح الجاني أو المدعى عليه، لإعادة تأهيله ودمجه في المجتمع.

وحيث إن مفهوم الإصلاح الجنائي ليس بالفكرة الحديثة، بل تمتد إلى العصور القديمة، كالفلسفة الافلاطونية التي نادت بتحويل الإنسان المجرم إلى إنسان شريف ونافع، غيرأن استمرار عجلة الزمن وما شهدته البشرية من أحداث وكوارث واضطرابات وفتن وتحولات سياسية وفكرية واجتماعية وحروب عالمية طيلة العصور الممتدة، بين العصور البدائية السحيقة والعصور الوسطى والعصر العلمي الحاضر، جعلت في كثير من الأحيان العقوبة وسيلة للتخويف بمعنى الردع، لذا انحصر مطلب التأهيل والإصلاح للحاجة الإنسانية للمنحرف والجانح في إعادتهم إلى جادة الصواب، وإبعادهم عن سلوك سبيل الشر والجريمة(١٠).

لذا ورد مبدأ الإصلاح والتأهيل في العديد من القوانين الجنائية الحديثة، فهذا قانون العقوبات الألماني ينص على العقوبات السالبة للحرية، والتي تنطوي على القيام بعمل نافع، والالتجاء إلى وسائل تربوية وإجراءات مهنية، لتأهيل الشخص للحياة الاجتماعية واحترام الشريعة.

أما قانون العقوبات السويسري فقد نص في مادته ٣٧ على أنه (يتعين تنفيذ عقوبتي السجن والحبس، على نحو يكون من شأنه إخضاع المحكوم عليه لجهود تستهدف تهذيبه، وتمهيد عودته إلى الحياة الحرة) (١١).

كما لم يبتعد قانون العقوبات الروسي عن هذا الأمر، حين نص على (الغرض من العقوبة إصلاح المحكوم عليه وتربيته وإعادة تهذيبهم، كي تتولد لديهم روح الإخلاص بالعمل والتنفيذ الدقيق للقانون، واحترام قواعد الحياة الجماعية) (١٢).

ويبدو أن هذه التشريعات وغيرها، مما اتجهت إلى التأكيد على الهدف

الإصلاحي للعقاب، فقد تأثرت بالسياسة الجنائية الوضعية وسياسات الدفع الاجتماعي، التي تؤكد جميعها على إصلاح المجرم وتقويمه [١٣].

ويمكن تعريف نظرية الإصلاح الجنائي بأنها: "مجموعة الإجراءات التي يمكن اقتراحها أمام المشرع، أو التي تستعمل فعلاً بواسطة هذا الأخير في فترة زمنية معينة وفي دولة محددة، لمحاربة الظاهرة الإجرامية ومعالجة آثارها".

ويعرفها كذلك الفقه العربي بأنها: "الخطوط الحمراء التي تحدد اتجاه المشرع الجنائي للسلطات القائمة، على تطبيق التشريع وتنفيذه، لتحقيق الدفاع الاجتماعي، ويتمثل هذا التحديد في وضع الجزاء الجنائي الملائم للجريمة، وكذلك ما يجب اتخاذه من تدابير للحيلولة دون وقوعها". ويرجع الفضل في استعمال مصطلح الإصلاح الجنائي لأول مرة إلى "فيورباخ" أحد أقطاب المدرسة التقليدية، حيث ظل مفهوم هذه النظرية يتطور ويأخذ أشكالا وأبعادا جديدة، وبصفة خاصة على يد "مارك أنسل"[١٤].

وقد عرف مصطلح الإصلاح الجنائي أو السياسة الجنائية بأنها: "فرع من المعرفة يحدد الأصول الواجب اتباعها للوقاية من الإجرام بتدابير تتخذ سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، والمبادئ اللازمة للسير عليها في معاملة المجرمين تفادياً لإجرامهم من جديد [١٥].

وقد رد مبدأ الإصلاح والتأهيل في العديد من التشريعات الجنائية الحديثة، فمثلاً: نجد أن المملكة العربية السعودية أخذت على عاتقها مبدأ تطوير السجون، فأنشأت سجوناً نموذجية في أغلب مدن المملكة، مدعومة بكافة وسائل الراحة والإصلاح والتأهيل، كما بدأت تأخذ بنظام الإصلاحيات المخصصة للسجناء، حيث قامت بإنشاء إصلاحيات جديدة خارج المدن، مشتملة على كافة المرافق التي يحتاجها الإنسان العادي، وهي في ذلك تسعى لتحقيق كل ما تنص عليه قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث إن هذا ما جاء به نظام المملكة العربية السعودية، ولكن وفقاً لما عليه الوضع الفعلي داخل المملكة فإن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين. تقرر أن هذا ما جاء به نظام المملكة العربية السعودية، ولكن وفقاً لما عليه الوضع الفعلي داخل المملكة [١٦].

ومن الحكم ما ورد عن ابن تيمية من أقوال في مجال العلوم والبحوث بقوله: (العلم شيآن: اما قول مصدق أو بحث محقق، وما سوى ذلك فهذيان) وتعليق الباحث على هذه الحكمة أن العلوم تؤخذ من قول صدق يقبله العقل، أو بحث محقق

بتحقق نتائجه، ومن القواعد الفقهية المؤيدة لهذه النظرية وفي هذا الشأن أيضا الأصل براءة الإنسان، فالعالم مليء بالأخطار، وتنشا الجريمة من هذه العوامل ومن العوامل الخارجية الأخرى المحيطة والمتنوعة، وعند إمكانية التحكم وحفظ الإنسان من المؤثرات الخارجية أو تعديله أو تعديل سلوكه وردعة من الجريمة، وكذلك أهمية الصحة كما نوضحها أدناه في هذا البحث وأن الصحة والعافية نعمة لا يعرفها إلا من فقدها.

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات نظرية الإصلاح الجنائي

إيجابيات نظرية الإصلاح الجنائي:

١-تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمعنوي للمجرمين.

٢-تطوير وإيجاد طرق بديلة للعقاب والجزاء.

٣-تغيير النظرة السلبية العامة للمجرمين.

٤-إصلاح المجرمين والمخالفين للأنظمة.

٥-إيجاد بيئة جديدة للعقاب وتغييرها.

٦-حفظ ميزانية الدولة وإيجاد استثمارات مادية ناتجة من السجون.

٧-تقليل نسبة المجرمين ونسبة فساد المسجونين داخل السجون.

٨-أهمية الإصلاح وتقليل القضايا على المحاكم، بتحويل القضايا مبدئيا إلى مركز المصالحة أو لجان إصلاح ذات البين في المحاكم، وأهمية الصلح.

٩-رفع ودعم اقتصاد الدولة، وللمجرمين وللمخالفين أيضا، كون الفرد لبنة من لبنات المجتمع، التي تكون الدولة.

١٠- أن عملية إصلاح السجين يمثل بعثاً جديداً لإنسانيته، وإحياء لكرامته التي أهدرتها الخطيئة التي ارتكبها، واستجابة لله ورسوله لإعادته مستقيماً، ليكون عنصرا صالحا يساهم في بناء دولته ونصرة دينه، بدلاً من أن يكون حجر عثرة أمامها وسبب هدم لا أداة بناء[١٧]

وعليه فإن نظرية الإصلاح الجنائي تتسم بالعديد من المزايا والسمات التي تختص سواء بالمجرم أو السجون أو غير ذلك، حيث إنها تعمل على إصلاح السجين وعودته إلى مجتمعه، وإعادة تأهيله من جميع النواحي.

سلبيات نظرية الإصلاح الجنائي:

١- تعطي بعض المجرمين الحرية والثقة الكاملة، التي قد تؤدي به إلى العودة للجريمة مرة أخرى.

٢-قد تكون النظرية مقبولة في بعض المجتمعات، ومرفوضة في البعض الآخر، للأعراف والثقافات الدينية والاجتماعية المختلفة.

٣-من الممكن أن تنجح إذا تم تعزيزها من قبل السلطات التنظيمية والتشريعية، وقد تفشل إذا تم التهاون فيها أو في حال عدم دعمها.

٤-التغريب والحبس والعمل خارج منطقة الجاني قد يؤثر على السلوك النفسي له.

٥-هذه النظرية ناجحة لمن يصنع قراره بنفسه، وغير ناجحة للطبقتين الأخرى من المجتمع: المجتمع المعتمد على التقليد والمجتمع المعتمد مع القول الغالب أو الأقوى.

ومن ثم، فرغم الايا التي تتسم بها نظرية الإصلاح الجنائي، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الملاحظات أو المساوئ لها، ومن هذه المساوئ ما يتعلق بالإعلام ووضع المجرمين في منزلة قد تكون أبر من منزلته،أو بالدول التي تستخدم هذه النظرية وعدم ملاءتها لبعض الدول،كالدول الفقيرة وغير النامية وغيرها.

المبحث الثاني
دور ومجالات إصلاح المدعى عليه
المطلب الأول: دور القانون في إصلاح امدعى عليه

يتمثل دور القانون في إصدار الأنظمة أو التعاميم أو القرارات التي تنظم إصلاح المدعى عليه، وتعديل طريقه بتغيير الغرامات التي صدرت بمبالغ كبيرة، والتي تضعه في دائرة يصعب عليه الفكاك منها بسهولة، حيث لا يكون ثمة مفر من حبسه لعدم قدرته على سدادها، وكذا العقوبة بالحبس لمدة تتجاوز عقوبته ولا تساويها، والتي تكون مبالغا فيها أحيانا، ومن الواقع العملي فإن الغرامات المالية الفورية الكبيرة ضد المدعى عليه وعدم مراعات التدرج في العقوبة وفق النظام: من إنذاره شفويا ثم كتابيا ثم غرامة مالية يسيرة ثم غرامة ماليه غير مبالغ فيها، ومما لاشك فيه أنه سيؤثر عليه وعلى المسار الاقتصادي للدولة التي يعيش فيها، لأن الفرد لبنة من لبنات المجتمع، وبتوقف المخالف وعدم قدرته على السداد، ومن ثم التأثير الاقتصادي عليه، والفرد هو الذي يبنى دولته وقد يؤثر زيادة فقره على المجتمع، وعلى أقل تقدير زيادة نسبة الفقر في المجتمع، ولأن الغرض من العقوبة إصلاح المدعى عليه أو المخالف، وزجره وردعه وعدم التنكيل به، وتنبيهه وتحذيره، وكذلك وضع القانون في أي دولة تأخذ بالأنظمة الشديدة في تطبيقها على

أفراد مجتمعها، إلى وضع القانون في مجال عدم الاحترام أو التقليل من شأنه، لأن المقصود من النظام في أي دولة أن يكون ضابطا للسلوك، وليس معدلا في سلوك أفرادها، لتجنب تجريم القانون ذاته فلابد أن يكون القصد العام والخاص منه إصلاح الجاني، وأهمية نشر هذه الفكرة والتوعية لها على مستوى العالم، ليتم التشريع بهاء، فبعض الدول يتم جلد المخالف في الطريق من قبل الشرطة دون الغرامة المالية له، مثل دولة الهند لعدم تغريمه، وحصول الزجر مع عدم الإضرار به والتأثير عليه أو إعاقة وضعه المادي.

فصلاح الفرد هو صلاح للمجتمع، وأهمية تجنب ظلم الأفراد، ومن الأنظمة غير العادلة نظام فرض الضريبة في الفلبين على جميع الطرق وجميع مخارج القرى ومداخلها، مما تسبب في ارتفاع نسبة الفقر إلى ٥٠%، ونهاية هذه الضرائب أن يتم سلبها من شخص واحد أو اكثر في هذه الدول غير المسلمة، وكما هو ملاحظ في الدول الفقيرة وجود طبقتين فقط فقيرة وغنية، وتتلاشى الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة مهمة ورئيسية وأهميتها البالغة في أي مجتمع، فانخفاضها في أي دولة يؤدي إلى عدم اتزان في جميع عناصر الحياة، فتضخم المجال الاقتصادي في الغالب يؤدي إلى ارتفاع الفساد الاداري، وارتفاع نسبة الجريمة والفقر تبعا لها.

وغياب الرقابة المتسلسل والمتتابع والدقيق من صاحب الخبرة الدقيقة في مجال الجهات الحكومية، هو سبب الفساد الاداري، الذي يؤثر سلبا على الأفراد في البحث عن المفقود أو غير المراقب، من خلال أي فجوة يتم رصدها، ومن ثم الوقوع في الجريمة بالسرقة أو الاستعمال أو الاستغلال.

والدور الكبير للمنظم بتشريع الأنظمة العادلة والقرارات والتعاميم بهذا الشأن، وغياب تصحيح الخطأ وخاصة الخطأ المغتفر في معظم التشريعات، وأهميته في التقليل من الجريمة، فمثلا بعض الأنظمة ومنها القانون الفرنسي والتونسي تصحح بعض الأوراق التجارية، كالكمبيالة لحل مشكلة الورقة التجارية، لتجنب بطلانها وتسهيل أخذ الحقوق، وإعطاء كل ذي حق حقه، وعدم التعقيد في أي شيء وأي مجال، لأن ديننا دين يسر وتيسير.

وأهمية تفعيل العفو والبراءة –كما هو منفذ في المملكة العربية السعودية– بصدور العديد من الأوامر الملكية، بإخراج المدانين في الحق العام للجرائم البسيطة وقضايا التعزير، دون الحق الخاص، وضرورة التركيز وتفعيل مصلحة المدعي

والمدعى عليه، والتوسع في أسباب حفظ القضية المذكورة في المادة ١٢٤ من نظام الإجراءات الجزائية، وخاصة الأشخاص الموقوفين لأول مرة، لأن الواقع وما تم رصدة من قبل الباحث أن من يقع في الخطأ للمرة الأولى يحبس، ويطبق عليه النظام كاملا، دون مراعاة لعنصر الخطأ أحيانا أو قلة العلم أو المعرفة بالعواقب، ومن تكرر وحصلت منه أكثر من جريمة، يتم تجنبه ولا يقبض عليه مباشره، ولا يطبق بحقه النظام، خلافا للحق والحقيقة.

- فالسنين والخبرات الطويلة في هذه الدنيا مدرسة تعلم منها كبار السن، ويمكن الاستفادة منها ومنهم، وكذلك أهل الحكمة والعلم والمعرفة، والنتيجة رجاحة العقل واتزانه، وبالتالي يظهر مجتمع ناجح ومبدع ،وتقل تبعا لذلك نسبة الجرائم، فلابد من الاستفادة من أي شخص في هذا المجتمع، صغيرا كان أو كبيرا، فكل عنده رأي وخبرة وتجربة جديدة.

والجاني في الأصل شخص طبيعي من فطرة الخالق له أنه شخص طبيعي، ولكن بعوامل خارجية تحول طريقه إلى الطريق الخطأ، والوقوع في الجريمة بشتى أنواعها، وهو ما نتطرق له في المبحث الأخير.

المطلب الثاني: دور المنظم السعودي في إصلاح المدعى عليه والمخالف

ما قام به المشرع السعودي في جميع الأنظمة واللوائح، وسام يفخر ويقتدى به على مستوى العالم، لاعتماده على الكتاب والسنة، فالمملكة دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ (١٨)

وأما بالنسبة للمنظم السعودي في بعض الأنظمة القليلة وبعض القرارات، والمسار الصحيح تعديل المواد في هذه الأنظمة، التي تحتوي على غرامات مالية عالية، مثل: نظام حماية البيئة والمخالفات الصادرة من الأمانات، التي تصل إلى عشرين الف ريال، حال عدم توظيف سعودي في المحل ونحوها، ولمبدأ تساوي العقوبة مع الجزاء، وعدم تجاوزها، والتدرج في العقوبات وإهماله من بعض أفراد الدول تم التطرق لهذا الشأن، فأي مواطن في أي دولة تذهب فائدته لدولته، ولاؤه لها أيضا، فمن الضروري حماية الحقوق والآراء في أي دولة، وقد أمرنا ديننا أن ننزل الناس منازلهم، وأن لا نتهاون أو نقلل أو نقصر في حقوقهم وعدم احترامهم.

فنجاح الفرد واختراعه وابتكاره نجاح لدولته وشعبة، والحل في حال صدور غرامة مالية عالية، بإصدار قرار إداري ينظم حبسه، ويحسب فيه يومه الذي يقضيه في السجن بمبلغ ألف ريال لليوم الواحد مثلا، وهكذا وخاصة أصحاب

الغرامات المالية العالية، أو تكليفه بعمل تطوعي يباشره الموظف ويعمل فيه بجدية ورقابة عالية، وتكون من أيام إجازته الرسمية من عمله الأصلي، أو العمل في المصانع والمزارع الكبيره للدولة، ويتم تكليفه فيها بالعمل مقابل خصم كل يوم يعمله من خمس مائة ريال إلى ألف ريال، على حسب إنتاجه وإتقانه، أو تشغيله في أحدهما للحق العام مقابل مبلغ مادي يستفيد منه السجين، الذي لا يوجد لديه عمل أساسي، حتى يتم تعيينه أو توظيفه في أي منشأه عامة أو خاصه.

وهي ما ذكرته وأيدته كل من قواعد نيلسون مانديلا، القواعد من ٩٦ إلى ١٠٣، وأوجبت تلك القواعد ضرورة إتاحة فرص عمل منتج يكفي لتشغيلهم طوال اليوم العادي داخل السجن للسجناء اللائقين بدنيا وعقليا، وألا يكون العمل ذا طبيعة مؤلمة، وألا يكون لمنفعة خاصة لأي من موظفي السجن، وأن يكون العمل من النوع الذي يزيد قدرة السجين على الكسب الشريف بعد إطلاق سراحه، وتضيف القواعد بأنه يجب تدريب السجناء مهنيا، مع إتاحة الفرصة للسجناء لاختيار نوع العمل قدر المستطاع، والحرص دائما على أن تقترب ظروف العمل داخل السجن مع ظروف العمل في الوسط الحر، ويجب تغليب مصلحة السجناء على أهداف تحقيق أرباح لمصلحة السجون من وراء العمل داخل السجن، وفضّل أن تقوم إدارة السجن مباشرة، لا المقاولين الخاصون بتشغيل مصانعه ومزارعه. وكذلك ما ذكرته لائحة تنظيم السجون بمصر الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ ثلاثة عشر مادة، لتنظيم تشغيل المسجونين وأجورهم، وما حصل بعدها من تغيير في هذه اللائحة، وكلها في خلاصتها تتيح وترغب في عمل المسجونين وأهميته، وما تم إنشاؤه في مصر أيضا من صندوق للتصنيع والانتاج بالسجون في عام ١٩٧٨، بهدف تدريب المسجونين مهنيا، وتأهيلهم للاندماج في المجتمع عند انتهائهم من قضاء عقوبتهم في السجن، بالإضافة إلى تطبيقه في بعض الدول لأهميته في نظري.

أو إصدار قرار بتغريبه وتخييره بين حبسه في السجن أو بإصدار حظر على المدعى عليه من دخول مدينته أو قريته، وتركه يعيش مدة حكمه في مدينة أخرى، يعمل فيها وحبسه إذا رجع إلى مدينته أو قريته، عن طريق موقع فيه تطبيق أو سوار الكتروني يتتبعه ويراقبه، يحتوي على شريحة أو نحوها، ويمكن تكليفه خارج منطقة عمله، عن طريق خطاب من إدارة السجن إلى جهة عمله إذا كان يعمل، أو منعه من دخول المملكة العربية السعودية فترة محكوميته، بحظره

خارج المملكة، وهذا مطبق في بعض الدول بصورة غير معلنة وغير مشاهدة وهي موجودة في الأصل، لكنها سرية في التطبيق، لتخفيف التكاليف المالية على الدولة في هذه الصور التي تم ذكرها مسبقا.

ومما هو ملاحظ في السجون الغربية وخاصة في سجون أوروبا في القرون الوسطى، شدة أنواع التعذيب والتنكيل بالمسجونين، وسلب كرامتهم، حتى أن سجون العالم الغربي كانت في نشأتها تتباهى فيما بينها لإظهار ممارستها غير الإنسانية في تعذيب السجناء، ومن الملاحظ أن بعض الدول العربية سارعت في القرنين الأخيرين إلى استبدال عقوبتها الإسلامية بعقوبات مستحدثة، مبتعدة في ذلك عن روح الشريعة الإسلامية، هرولة نحو فلسفة العقاب التي اتخذته الدول الغربية، وتماشيا مع الفكر الجنائي المعاصر، الذي يميل إلى عقوبة السجن، وترك العقوبات البدنية، وسارعت بعض الدول العربية في تشريع هذه العقوبة دون النظر في مدى ملاءمتها للجرائم المرتكبة [١٩].

فأصبح مرتكب جريمة القتل والزاني وصاحب الخطأ البسيط في سجن واحد، مما يؤدي إلى زيادة ضرر السجون على المحبوسين، وأهمية العقوبات البدنية جميعها في الحد من ارتكاب الجريمة، وضرورة الأخذ بأقوال أهل العلم السابقين كابن تيمية، لأن صلاح المجرمين أحيانا بإخراجهم من المجتمع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإسلام دين عظيم، قائم على الكتاب والسنة وهي مصدرين أساسين، ونعمة للمسلمين كافة، لأنها تردع جميع الجنايات والجنح وكذلك قضايا التعزير. بالإضافة إلى أهمية تعادل طبقات المجتمع وتساويها، حيث إن المجتمع الطبيعي يتكون من ثلاث طبقات: الأغنياء ومتوسطي الدخل والفقراء.

المبحث الثالث

دور رجال الضبط الجنائي في الإصلاح للجاني

المطلب الأول

دور أجهزة العدالة الجنائية في حماية وإصلاح المجرم في القانون السعودي

أولا: رجال الضبط الجنائي، الذين نص عليهم المنظم السعودي: هم كالتالي:

١- أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، في مجال اختصاصهم

٢- مديرو الشرط ومعاونوهم في المدن والمحافظات والمراكز.

٣- الضباط في جميع القطاعات العسكرية -كل بحسب المهمات الموكلة إليه- في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم.

٤- محافظو المحافظات ورؤساء المراكز

٥- رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية، في الجرائم التي ترتكب على متنها.

٦- رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم.

٧- الموظفون والاشخاص الذين خولوا صلاحيات الضبط الجنائي بموجب أنظمة خاصة

٨- الجهات واللجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقضي به الأنظمة [٢٠].

ثانيا: عوامل مساعدة في تطوير عمليات التحقيق وإصلاح الجاني نذكرها:

١- خول المنظم السعودي رجال الضبط الجنائي صلاحيات مباشرة التحقيق والضبط وغيرها، حيث إن هذه المادة مثال يقتدى به، ومن الضروري في نظري إعطاؤهم صلاحيات أكبر يتمتعون بها، مثل: ما يتمتع به القضاة بمخاطبة الجهات الحكومية، وتحويل المجرمين للمصحات النفسية مباشرة لتنويمهم فيها، لتلقي العلاج الذي يتطلب سنة أو سنتين في سجون المصحات النفسية، وكذلك مروجي المخدرات، بتحويل من يلاحظ عليه مجرد التعاطي إلى مستشفيات الأمل لتلقي العلاج، بالإضافة إلى من يوجد فيه تشوهات خلقية، أن يتم معالجته مباشرة لمنع هذا العيب أو التشوه الخلقي فيه، لتطور المستشفيات بفضل الله ونعمته وإضافة خيار تحويل القضايا إلى لجنة إصلاح ذات البين أو مركز المصالحة السعودي بالرياض، وقبل قيد الدعوى في المحاكم، لتجنب الرسوم التي تم فرضها في نظام التكاليف القضائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٤٤٣/١/٣٠هـ.

٢- لابد لرجال الضبط الجنائي من تفعيل المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية، والتي تبين في الفقرة الأولى أنه يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامي للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة كما بينا أعلاه.

٣- أهمية حفظ الدعوى للمصلحة العامة، والتوسع فيها كما ذكرنا وبينا سابقا، أو وقف النطق بالحكم من قبل القاضي الجزائي وتعليقه على الانضباط أو العمل في هذه المصانع أو العمل التطوعي لمدة، إذا نفذها سقط الحكم عنه، ولا تسجل عليه كسابقة جنائية، وخاصة في الجرائم المتوسطة والخفيفة، أو من قبل رجال النيابة العامة، وتخييره بين العمل لمدة معينة والانضباط، أو إحالة قضيته للمحكمة الجزائية، ويحكم القاضي عليه.

٤- وضع مميزات ومكافآة مالية ولو قليلة لمن يبلغ عن أي متهم، في قضايا موجبة للتوقيف، وعدم استجوابه وملاحقته بصفة مستمرة، وعدم التحقيق معه في كل سنة لمطابقة الأقوال الماضية مع الأقوال الحديثة، لأنه أصبح من يبلغ عن جريمة يكون ملاحقا أكثر من المجرم المرتكب للجريمة، ودخول من يبلغ عن قضية في دائرة الاتهام، لوجودها في الواقع العملي، ووجود قضايا كثيرة ضد مجهول لم يتم اكتشافها، أو وضع ايميل يستقبل عليه هذه البلاغات، والسرية فيها، وعدم ملاحقة من يبلغ في هذا الشأن.

٥- المرونة وأهميتها في التعامل مع المجرمين والمخالفين أيضا عند قيد المخالفات عليهم، والتي أرشدنا إليها ديننا الإسلام في حديث عائشة ﵂ أن رسول الله ﷺ قال: (إن الرفق لا يكون في شيء ألا زانه، ولا ينزع من شيء ألا شانه)[٢١].

٦-الشدة والقسوة أحيانا تكون مطلوبة، وخاصة في إقامة الحدود وعند مخالفة الشرع، أو التعدي والظلم الواضح وثبوته على الجاني، وكذا عند تناول المسكرات والمخدرات، وأثرها الذي تم رصده من قبل الباحث في أحد مستشفيات المملكة العربية السعودية، وارتفاع نسبة الجريمة والمجرمين، وكذا زيادة الحوادث المرورية في هذه المنطقة خاصه، مما يؤدي إلى هدر المال العام والخاص.

٧- أهمية وقف النطق بالعقوبة، وتعليق تنفيذها على شرط موقف في خلال مدة يحددها المشرع، فإذا مرت تلك الفترة دون تحقق الشرط لم يعد ثمة محل للتنفيذ، وإذا تحقق فيها الشرط ووقع فيه نفذت العقوبة[٢٢]، وبناء على هذا البحث واستنتاجا منه نجد أهمية وقف تنفيذ العقوبة من قبل أعضاء النيابة أو القاضي، ووقف تنفيذها على شروط معينة، أو القيام بعمل تطوعي، أو عدم العودة لأي جريمة خلال مدة معينة، على سبيل المثال سنة، وفي حال العودة يتم تطبيق العقوبة السابقة والعقوبة الجديدة معا، ودعمها بقرار أو تعميم من وزير الداخلية.

٨-لابد من الأخذ بقاعدة الأعذار والتماس العذر، فأحيانا وجود عذر للمجرم أو سبب لارتكابه الجريمة، من مرض ونحوه، فتعريف الصحة حسب منظمة الصحة العالمية: السلامة من جميع الأمراض النفسية والروحية والجسدية، وعوامل تأثيرها على جسد الجاني، كالأمراض الروحية، مثل العين والسحر، والأمراض الجسدية كالسكر والضغط، ونحوها، والأمراض النفسية كالعدوانية وغيرها، وأهمية تشخيص هذه الأمراض التشخيص الصحيح، ومن ثم إخضاع من يعاني منها مباشرة دون تأخير، إلى العلاج حتى لا تؤثر على الشخص وتوقعه في الجريمة

مستقبلا، فلكل داء دواء، ومن الأدلة على قوة تشريع القرآن والسنة أن المسلمين يعرفون موضوع الحسد والعين، وهو موجود عندهم، وينعدم في الديانات الأخر، ويدخل تحت مسمى الأمراض الروحية، ولا يكون معلوما لديهم.

٩- مجالات أخرى لإصلاح المجرم الجنائي، وهي كالتالي:

أولا: المجال الديني: يعتبر المجال الديني من أهم المجالات التي تسعى لإصلاح المجرم الجنائي، لكونها تتعلق بتهذيبه وبنائه من الداخل على أسس أخلاقية ودينية سليمة، مما يجعله أهم مجالات الإصلاح.

ثانيا: المجال النفسي: الذي يعتبر عنصرا مهما، إذ لابد من الأخذ به للضغوط النفسية والعزلة عن الناس والمجتمع، ولما فيه من تقييد للحريات، فلابد من احترام وتقدير نزلاء السجون، وعدم الإهانة المستمرة لهم.

ثالثا: المجال التعليمي والاجتماعي: وذلك بتعليم السجناء وتقديم الدورات والندوات والمحاضرات المكثفة، لقوله تعالى ﴿وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين﴾[٢٣]

١٠- البعد عن الضريبة والنظام الضريبي قدر المستطاع، لتأثيرها الكبير على عدم تساوي طبقات المجتمع الثلاث التي ذكرناها آنفا.

رابعا: المجال الاقتصادي: بتوفير الوظيفة والعمل المناسب والمستقبلي للمجرم، وعدم تركه حتى لا يعود إلى بيئته القديمة، ومن ثم العودة إلى الجريمة مرة أخرى.

المطلب الثاني

إثبات النظرية وأن الجريمة كامنة في كل شخص وبنسب مختلفة

إن الإنسان بطبيعته خلق على الفطرة، لقوله تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾[٢٤]، وما رواه أبو هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)[٢٥]. والإنسان في الأصل شخص طبيعي صالح ذو شخصية صالحة، حيث يولد ويخرج للحياة غير مجرم وهي فطرة سابقة.

إن عنصر الجريمة موجود في كل شخص وبنسبة تبدأ من ١% إلى ١٠٠%، ولا وجود لأحد مجرد من عنصر الجريمة، أو معصوم منها أو من الخطأ والنسيان إلا الأنبياء والرسل فيما يبلغونه عن رب العزة سبحانه وتعالى، لوجود العوامل الخارجية والبيئة المحيطة، التي لا تكاد تخلو من المشاكل، وعنصر الجريمة صفة مكتسبة؛ وإن الإنسان كالورقة البيضاء فليكتب فيها أو يلونها على ما يشاء. ولكن ثمة عوامل تؤثر على شخصية الإنسان، منها: التعلم والبيئة والأسرة

والوراثة، تؤدي إلى زيادة هذه النسبة أو نقصانها، وكذا التدين وتنوع النفس البشرية بين من يصنع القرار بنفسه ومن يقلد الاخرين ومن يذهب مع الاقوى، وصاحب الرأي الأكثر قبولا، بالإضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية والعقلية التي تتأثر بالمخدرات ونحوها.

ومع وجود العقل فالعقل نعمة يشكر الله عليها، وينضج وينمو بعلم أو قراءة أو حفظ أو كتابة شعر ونحوها، وأهميتها للعقل كحاجتنا للطعام والشراب، ومع العيش على هذه الدنيا والتجربة المتنوعة، والعيش مع أهل العلم ومجالستهم، وكبار السن وحب مخالطة جميع فئات المجتمع، ثم ملاحظة أن مع هذه العوامل الخارجية والبيئة المحيطة بالشخص، وجود مصائب ومشاكل يبدأ معها نمو الجريمة وتكونها وتطورها في أي شخص، ولا يوجد إنسان مجرد من عنصر الجريمة وتبدأ بالتالي تبعا لذلك الجريمة في الإنسان، وبنسب متفاوتة، لعدم الاستقرار والثبات وتنوع الحياة وعدم بقائها على شكل واحد، وهي فطرة لاحقة للفطرة السابقة، كفطرة الحسد التي ذكرها ابن تيميه بقوله: الحسد في كل إنسان، فالكريم يخفيه والبخيل يظهره، وقولي في الجريمة: الجريمة موجودة في كل شخص وبنسب مختلفة: فالشجاع يصبر، والخائف يتهور، وتعليقنا على هذه الحكمة أن الشجاع يتحكم في نفسه وإذا أخطأ أمكن معالجة خطئه، والخائف يندفع ولا يتحكم في نفسه ويتهور، ولا يمكن معالجة جريمته أو تداركها. لما رواه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ من قوله: (ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) [٢٦].

وهناك الكثير من العلماء تطرق إلى المجرمين ونظريات الإجرام، منها: نظرية لا مبروزو، التي تركز على أن المجرمين يختلفون في التكوين الجسدي والشكلي، وزيادة حجم الجمجمة للخلف (شذوذ الجمجمة)، والعيوب في تكوينهم الجسدي، ثم نظرية دي تيليو، التي جاءت كرد فعل لنظرية لا مبروزو، التي وافقه في التكوين وخالفة في أن هناك إفرازا لعوامل فردية اجتماعية وغيرها، من العوامل المتجسدة في الإنسان من التكوين العضوي والنفسي، وخلاصة قوله أن هناك إفرازات للغدد تؤثر على سير أجهزة الجسم.

ولعدم التأصيل وإهماله في النظريتين السابقتين، ولعدم معرفة أصل الإنسان الحقيقي، وأهميته البالغة في معرفة أصل كل شيء وأساسة، تم تدوين هذه النظرية، فأبونا آدم وأمنا حواء وقعا في الخطأ، وأكلا من الشجرة فمنعا –كعقوبة– من الجنة.

وكذلك أهمية بُعد النظر، وتوسيع دائرة التفكير في أي مجال إلى أطول

مسافة يمكن الوصول إليها وهي مرحلة الفلسفة دون التعمق الكثير الذي يوصل إلى الخطأ، وعدم التسرع في الحكم على الامور أو الوقائع الجنائية الابعد دراستها ومعرفة تفاصيلها.

والتجربة خير دليل، والوقع يتكلم ويشرح ذلك، وهناك الكثير من القصص في هذا الشأن، فكم من عاقل ومتعلم وقع في الجريمة، فهناك أخ قتل أخاه (مثل قابيل وهابيل)، وهناك ممرضة في أحد المستشفيات قتلت مريضا في العناية المركزة كانت تعمل على رعايته، وقتلته لرفض إجازتها السنوية فقط، وغيرها من القصص الكثيرة.

– ويرى الفقيه فيليب ألوت، حول أهمية القانون وأنه (لا يمكن أن يكون القانون أفضل من المجتمع الذي يخدمه ذلك القانون، لكن على رجل القانون واجب محأولة جعل القانون في أفضل صورة ممكنة... ، لقد ورثنا نظاما قانونيا دوليا تم تسويغه في القرن الثامن عشر بوصفه نظاما إصلاحيا تدريجيا، يوازن بين المصالح الذاتية للدول ممثلة بحكوماتها) [٢٧].

– وقول الفقيه كيلسن: أنه لا يمكن اشتقاق (طبيعة السيادة) من الناحية الفقهية من محتوى القانون الوضعي القائم، في هذا الفهم الخاطئ للسيادة، تمثل سيادة الدولة مجموعة من الاختصاصات الموضوعية، كما جادل بأنه يمكن للمرء أن يتخيل الكثير من الدول المتساوية فقط، إذا كان النظام الأعلى مضمونا بشكل معياري، لذلك فإن المساوة القانونية تتطلب معيارا للمساواة، وهذا ما يفترض مسبقا نظاما قانونيا يقف فوق الدول، ويضعهم تحت الالتزام) [٢٨].

- والاصل براءة الإنسان، ومن ذلك ما ورد في المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر ١٩٤٨م في فقرتها الأولى، التي جاء فيها (كل شخص متهم يعتبر بريئا إلى ان تثبت ادانته قانونا بمحاكمة علنية توفر له فيها كافة الضمانات الضرورية للدفاع عنه)، وتأكيد هذا أيضا ما ذكر في اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية الصادرة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م في المادة ٢/١٤ حيث جاء فيها (لكل متهم بتهمة جنائية الحق في ان يعتبر بريئا مالم تثبت ادانته طبقا للقانون)

وبالنظر إلى القوانين التشريعية جميعا بصورة عامة ونظرة بعيدة المدى، نرى أنه يخاطب الأفراد وموجه لهم، فمن الضروري أن يكون على مستواهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وأهمية عنصر الغاية منه تحقيق العدل والمساوة، لا القمع وسلب جميع الحقوق.

وكذلك أهمية عنصر التدين كما ذكرناه سابقا، وفعاليته في ضبط سلوك المجرمين، وأهمية المحافظة على العادات والتقاليد من الأمور الحميدة، والمحافظة على الدين من الأمور المهمة، وضرورة الصبر. بالإضافة إلى معيار مهم وأساسي في الكشف المبكر عن المجرمين، وهو معيار الصدق أو الكذب، والإنسان أو شخصية الإنسان من حيث الصدق أو الكذب تنقسم إلى ثلاث شخصيات أساسية في نظري وهي: الشخصية الصادقة، وهي من يتم ردعه بالقانون غالبا ويرجع إلى طريق الصواب، والشخصية الثانية الشخصية المتوسطة في الصدق، وهي من يصدق أحيانا ولا يصدق أحيانا أخرى، وهذه هي أخطر الشخصيات، ويسمى أيضا بالشخصية المراوغة أو المتقلبة، ولا يمكن ردعه بالقانون، وفي حال ما إذا تم اكتشافه من قبل رجال الضبط الجنائي الموضحين أعلاه، ووجود دليل ارتكابه أكثر من جريمة، فهذا جزاؤه العقوبة ومنع أذاه عن المجتمع، والشخصية الأخيرة هو غير الصادق، وهذا واضح وبين، حيث يتم تنفيذ العقوبة عليه مباشرة، أو تركه يعمل فيما تم بيانه أعلاه في المصانع أو المزارع، والفائدة له والاستفادة منه، وعدم تضييع الوقت والجهد ومال الدولة.

ويرى الباحث أهمية ربط القوانين والتشريعات الوطنية والعربية بالشريعة الإسلامية، لضبط الأنظمة واللوائح والقرارات الضبط الصحيح، وكذلك أهمية التأصيل ومعرفة مصدر كل شيء، والمنطق السليم والواقعية في التشريعات العربية. وتعليق الباحث وقوله إن الشخص الطبيعي نادر الوقوع في الجريمة، وأهمية وجود عوامل تزيد من نسبة الجريمة من المسكرات والمخدرات وزيادة تناول الكافيين أيضا، مثل الدخان ومشتقاته وتناول الشاهي والقهوة بكميات كثيرة تؤثر سلبا على طبيعة الإنسان، فالوسطية في جميع أمور الحياة في غاية الأهمية، بما فيها العلاقات الاجتماعية والعاطفية وغيرها.

وقول الباحث بأهمية التطور والتقدم خطوة أو خطوتين أو أكثر في هذه الحياة أو الآخرة في أي مجال من المجال الديني أو العلمي أو التجاري أو الأخلاقي أو أي مجال آخر، وأهمية الثقافات الاجتماعية، وكذلك أهمية اختيار الصديق المناسب الصالح المتوسط، فكل شخص صديق وليس الكل رَفِيق، والبعد عن التصنع، فالتصنع تغيير للواقع وعلاج لا ينفع.

وكل إنسان له حقوقه القانونية بشقيها غير المالي من الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الأسرة والحقوق الشخصية والحقوق المالية من الحقوق العينية

الأصلية، كحق الانتفاع ونحوها، والحقوق العينية التبعية، كحق الرهن وغيرها، فلابد من أن يوضع لكل إنسان مكانته القانونية.

ونظرا لانتشار وزيادة نسبة المجرمين على مستوى العالم، فيكاد ألا يخلو كل بيت أو عائلة من مجرم أو أكثر متخفيا كان أم ظاهرا.

وفي فن التعامل مع الشخصيات الإنسانية هناك من تؤخذ ويقبل معه الأخلاق، وهناك من يؤخذ معه القسوة أو الشدة أحيانا، لتجنب أذاه مع الأخلاق الحميدة المتوسطة، لعدم خسارة أي شخص، وأهمية تكوين الصداقات الكثيرة والمتنوعة، وتجنب المجرمين، لعدم التأثر بهم، ولأهميتها في فهم سلوك جميع الأصناف والشخصيات الإنسانية، ولمعرفة طريقة التعامل مع الكل، والشخصية الأخيرة من يتجنب شره وأذاه، ويبتعد عنه قدر المستطاع، وهو من يرتكب الجريمة أحيانا ويتسم بالصمت والغموض، ولمعرفة هذه الشخصيات الثلاث لابد من مقابلتهم والجلوس معهم لفترة طويلة، أو الذهاب معهم في سفر طويل أو نزهة للتحدث معهم ومعرفة وتحديد شخصيتهم من بين هذه الشخصيات، وتطبيق هذه الفقرة والفكرة من قبل أعضاء النيابة.

والمعاناة والشدائد والتربية الصحيحة تصنع الرجال، وتصنع الأجيال، وليست القسوة والشدة أو القوة والبيئات المحيطة غير الطبيعية، من فقر شديد أو عيش في بيوت خربة، هي التي تصنع المجرمين، فمن العيش مع المجرمين تم رصد هذه النتائج. ودور القرين (الشيطان) في إحداث الجريمة، وصنع المشاكل وإيجاد الخلافات بينهم، وهو موجود وملموس، ولا يرى بالعين، لكنه موجود مع كل شخص قرين خاص به، وكذلك في نظري أنه يتم تواصل بينهم لإيقاع الشخصين في الجريمة والمشكلة بينهما، وبرهان ذلك أنهم يجتمعون عند سيدهم في البحر فيقرب منهم من فرق بين الزوج والزوجة، لحديث الرسول ﷺ الذي رواه جابر ﷺ، وحصول الاجتماع بينهم، والوسوسة للإنسان وخلق الأحزان والمشاكل والهموم له أيضا؛ وفي حال عدم الانزعاج من أي شخص وعدم الراحة له يبادلك نفس الشعور الذي تشعر به تجاهه.

ويرى الباحث ضرورة التوعية للمجتمع بالمعلومات والنصائح التي تطور الحياة الطبيعية، وتقلل من الجرائم، وعن أهمية تجنب الفراغ واللجوء إلى طريق العلاج مباشرة، وعدم التأخير إذا ما كان الشخص يعاني من أي مرض عضوي أو نفسي أو روحي، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات والاستعجال في الحكم على أي

شخص، وأهمية التماس الأعذار للآخرين، بالإضافة إلى دور السعادة وأهميتها، وضرورة حل جميع المشاكل، وتجنب العداوات والبغضاء، وعدم صنع الخلافات، والتهميش والظلم والكبر على الآخرين، وأن كل غامض يحتاج إلى توضيح. ولا تصدق أي خبر مالم تسمع أو تر نقل الكلام أو الخبر بصورة خاطئة أو غير الحقيقة، وإيصاله بفهم الناقل له، لعدم معرفة القصد الخاص لقائله. وكذلك الفهم الحقيقي للمجرمين، وأنهم كانوا في الأصل أشخاصا طبيعيين، ومع عوامل خارجية تغير سلوكهم وعاداتهم، وكذلك البيئة المحيطة بهم ودورها في توجيه سلوك كل فرد من أفراد المجتمع.

والأخذ بما توصل اليه الباحث من هذه النتائج والمبادئ والقواعد أهمية العيش ببساطة، وتأمل الحياة واستغلال كل دقيقة سعادة، وأن العاقل يبقى على دينه وعادته، فالكون محفوظ عند خالقه، وأن الأخلاق الحسنة لا تحتاج إلى تعب أو تكلفة مالية، وأن ليس كل متعلم كامل، وليس كل إنسان عاقل وأن أفضل القبول هو عند الله سبحانه، لكسب رضاه ورحمته، وأن وراء هذا الكون خالق وإله في ملكه لا يستحق أن يعصى، وأن من أفضل الصفات الحميدة الصدق والبعد عن الرياء والسمعة، وأهمية اختيار الأصدقاء بعناية، فصديقك نسخة منك، وأن من يتخلى عنك في أي وقت سوف يتركك وسط الطريق أو في نهايته، وأن صديقك من تقبلك بعيوبك، ولا يترك الاصدقاء بسهولة، ولا نحكم على الناس بما لا نعرفه، والإيمان بالقضاء والقدر، وأن ما كتبه الله لك سوف يأتي وإن طال صبرك وانتظارك، فصبر السنين يأتيك بدعوة صادقة لربك، ولا تمنح الثقة إلا لمن يستحقها، وليس كل من قال الناس: هو صادق، فهو كذلك، ولا تصاحب إلا صاحب الصلاة المحافظ عليها في جماعة، ومن الضروري أن تحكم بما تراه لا بما تسمعه، ومقياس الناس دينها وأخلاقها وعقولها، وإن بعض الأصدقاء نعمة في الدنيا والأخرة، والإخلاص لله وحده، والاستغفار حل لكل مشكلة، وعمل المعروف لا يؤخذ ثمنه، والوسطية والاخلاق الحسنةه عبادة، وأن الكامل هو الله سبحانه وأن الإنسان لا يكمل في صفاته، وعند أخذ الرأي أو المشورة في أمر ما فأسال المحافظ على الصلاة أو البار بوالديه أو المستشار في تخصصه، وأن أي شخص من الممكن أن تستفيد منه ومما حولنا، فيؤخذ من كبار السن العقلانية والدروس والتجارب والحكمة، ومن صغار السن البراءة وصفاء النية، ومن متوسطي العمر حب الجميع والأخلاق الحسنة والمرؤة، ومن أهل العلم القدوة والعلم والمعلومة الصحيحة، فالمروءة

ميزان الاخلاق.

الخاتمة:

في الختام نقول إن الله كفل لهذه الأمة العزة والرفعة، ما تمسكت بالدين وجعلت الشريعة الإسلامية مصدر تشريعها ودستورها، ثم الأخذ بالأنظمة التي تطابق الشريعة الإسلامية، وتطبيقها تحت رعاية ولاة أمرنا حفظهم الله ورعاهم، ثم من ينيبهم من قضاة لتحقيق العدل والمساواة، ثم إصلاح المجرمين والتقليل منهم قدر المستطاع أو على أقل تقدير الاستفادة منهم، وتقليل الأعباء المالية على الدولة وميزانيتها. وبهذا تستقيم أمور المسلمين في جميع دول العالم بصورة عامة، وفي الدول العربية بصورة خاصه، فالله سبحانه وتعالى حرم الظلم وأمر بالعدل، وجرم كل من يعتدي على الدين والنفس والنسل والعقل والمال بغير وجه حق.

وترك تطبيق الشريعة لولي الأمر حفظهما الله ورعاهم، ومن أنابوه من قضاة، فعلى أيديهم تؤخذ الحقوق وترد المظالم. ولما كان المجرمون يشكلون خطرا على الجميع، وكل تشريعات العالم تردع المجرمين وتعاقبهم للرجوع إلى الطريق الصحيح وإصلاحهم، ولأهمية إصلاحهم، وعدم النظر والتركيز إلى هذه الجزئية وإعطائها حقها بطرق متنوعة ومتعددة في نظري، تم بيانها أعلاه، فالكمال صفة لله وحدة سبحانه.

وتنتشر الجرائم في الكثير من دول العالم بشكل كبير خاصة في الوقت الحالي، وهي من أهم التحديات التي واجهت المشرعين في هذه الدول، وعليه، فقد اهتمت العديد من الدول بتغيير أنواع العقوبات بهدف إصلاح المحكوم عليه وعلاجه وتهذيبه وتأهيله اجتماعياً، وإعداده للمستقبل وتهيئته للاندماج مجدداً في المجتمع، وهو ما عرف بالإصلاح والتأهيل الجنائي، وقد اهتمت الكثير من القوانين والتشريعات الوطنية بموضوع إصلاح المجرم وتأهيله، بحيث يكون صالحاً ونافعاً للمجتمع، ومن هذه القوانين القانون السعودي.

وبعد فإن هذا البحث في نظري في غاية الأهمية، ويمكن تطبيقه بإصدار القرارات أو التعاميم بهذا الشأن، لضبط المجرمين وإصلاحهم، ولمساعدة جهات الضبط الجنائي في الوصول إلى الغاية من هذه الدراسة وتطبيقها على الواقع.

النتائج:

١- أن نظرية الإصلاح الجنائي، تشير إلى مجموعة من الأساليب والإجراءات التي من خلالها في دولة معينة يمكن محاربة الظاهرة الإجرامية ومعالجة آثارها، حيث

إن هذه النظرية تساهم في منع أو تقليل الجريمة أو المساعدة في تقليلها.

٢- أن نظرية الإصلاح الجنائي تتسم بالعديد من المزايا والسمات التي تختص سواء بالمجرم أو السجون أو غير ذلك، ورغم المزايا التي تتسم بها النظرية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الملاحظات أو المساوئ لها، ومن هذه المساوئ ما يتعلق بالإعلام لتغيير صورة المجرمين الحقيقية، فالمجرم يبقى مجرما، وإعطاء الثقة بالمجرم أو وضعه في منزلة قد تكون أكبر من منزلته أو بالدول التي تستخدم هذه النظرية وعدم ملاءمتها لبعض الدول للفقر وفي الدول غير النامية وغيرها.

٣- إن سياسة الإصلاح الجنائي لها العديد من الأهداف المتعلقة بالحد من معاناة السجناء، كذلك إصلاح الجاني وإعادة تأهيله للاندماج في المجتمع، وإكسابه المهارات اللازمة لصقل مواهبه، إضافة لتأهيله دينيا واجتماعيا واقتصاديا وتربوياً وتهذيبه من جميع الجوانب.

٤- يعتبر المجال الديني من أهم المجالات التي تسعى لإصلاح المجرم، لتعلقها بتهذيبه وبنائه داخليا على أسس أخلاقية ودينية سليمة، مما يجعله من أهم مجالات الإصلاح.

٥- أن المجال الاجتماعي يعتبر من المجالات المهمة لإصلاح المجرم، بحسبانه يعمل على تهيئته وإدماجه في المجتمع وتأقلمه في بيئته مرة أخرى.

٦- إن المملكة العربية السعودية بدأت منذ وقت طويل، ببناء وتطوير المؤسسات الإصلاحية والتأهيلية، مما دفعها لإصدار العديد من التشريعات والقوانين في هذا الشأن، ومن ثم الاهتمام بالسجناء في سجونها، حيث قامت بدعمهم وتعليمهم وتثقيفهم وتهذيبهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغير ذلك.

٧- إن لأجهزة العدالة الجنائية دور مهم في حماية وإصلاح المجرم الجنائي، حيث استطاع المشرع في العديد من الدول بيان دور هذه الأجهزة سواء من خلال دور القاضي الجزائي، أو قاضي تطبيق العقوبات، أو محاكم السجون أو محاكم إعادة التأهيل، وهذه الأجهزة كان لها دور أهم وأكبر في إصلاح وتأهيل المجرمين.

٨- رغم قيام عديد من الدول ومنها السعودية بالاهتمام بموضوع إصلاح وتأهيل المجرمين، إلا أن هناك معوقات متعددة في هذا المجال جعلت من تأهيل وإصلاح المجرم أمرا أكثر صعوبة.

٩- إن الشريعة الإسلامية شاملة وعامة ووضحت كل أمور الحياة، بما في ذلك ضبط سلوك المجرمين، وكل ما يتعلق بجميع العلوم النظرية والعملية.

١٠- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف ونشر الوعي والتثقيف للجميع عن خطورة المجرمين وصلاحهم في الاصل منذ الولادة وأهمية إصلاحهم بطرق متنوعه ومتعددة في نظر الباحث.

١١- اهتمام المنظم السعودي الكبير في تنظيم وتطور الأنظمة في المملكة العربية السعودية تطورا يفتخر به ويقتدى بها لقوته وثبات اساسه لمصادره السليمة في التأصيل والمنطق وأخذها من القرآن والسنه.

١٢- أهمية العفو في ديننا الإسلامي، لحل المنازعات عن طريقه أو طريق التسوية أو التحكيم، ولقوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾[٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وجزاؤ سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين﴾[٣٠].

١٣- دور هذا البحث في نظري للتوضيح وإيجاد حلول جديدة وبديله لإصلاح فئة المجرمين، ولتطوير وضبط سلوك المجرمين ودمجهم في المجتمع والفائدة لهم وللدولة أيضا بتحقيق الارباح من هذه المصانع أو المزارع وخاصة لو كانت من الصناعات أو الزراعات النادرة على مستوى العالم وجعلها على مساحات كبيرة للحصول على فائدة اكثر ولدعم صندوق الاستثمارات بها ووضعها تحت ادارته.

١٤- ان الأنظمة والتشريعات لم تتطرق وتتدرج في بداية طريق إصلاح المجرمين ولا في نهايته، وكان تركيزها على العقوبة والردع دون التطرق إلى الإصلاح والفائدة منهم، ولعدم توضيح الإجراءات الصحيحة التي تقضي على المشكلة من جذورها.

١٥- أهمية تقديم محاضرات ودورات للقائمين على المسجونين لنقص الخبرة لدى بعض إدارات السجون إضافة إلى أعبائهم الكثيرة وأدوارهم المتعددة والمطلوب منهم وصعوبة القيام بها في نفس الوقت، مما يؤثر سلبا على المسجونين لديهم.

١٦- ضعف البنية التحتية للمؤسسات الإصلاحية في بعض الدول والتي تحول دون تنفيذ تلك البرامج، وأهمية تطويرها وإصلاحها.

١٧- أهمية المحافظة على العقل فالعقل: نعمه يشكر الله عليها، وينضج وينمو بعلم أو قراه أو حفظ أو كتابة ونحوها وأهمية الحفاظ عليها من المخدرات والمسكرات وغيرها، وغذاء العقل هو العلم والحاجة لتغذيته كحاجة الجسم للطعام والشراب.

١٨- أهمية التقدم خطوة أو اكثر في هذه الحياه اوفي الاخرة في أي مجال ديني أو تجاري أو علمي أو اخلاقي أو أي مجال اخر، وضرورة ذلك لأي شخص في

العالم، والبعد عن التصنع لأنه تغيير للواقع وعلاج لا ينفع، وترك الامور للخالق وأهمية التوكل عليه فأحيانا ما تبحث عنه لا تحصل عليه وما تخاف منه يحصل عليك، والعمل بالأسباب ودفع الضرر قدر المستطاع (فهو سبحانه المشرع الأساسي والأول لنا بالقرآن والسنة النبوية، التي اختارها الله على لسان نبينا محمد ﷺ).

التوصيات:

١- ضرورة قيام المشرع السعودي باعتماد وتطبيق نظام التصنيف حسب الخطورة الإجرامية بجمع النزلاء ذوي الخطورة العالية في مكان واحد، لأنهم لا يؤثرون على البقية، وأصحاب الجرائم المتوسطة والخفيفة في مكان آخر.

٢-ضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بموضوع المجرم الجنائي، خاصة مجرمي الصدفة، وإعادة تأهيلهم من جديد من خلال برامج الرعاية الاجتماعية لهم، وإيجاد فرص عمل لهم مباشرة، للبعد عن العودة للجريمة مرة أخرى.

٣- وجوب مراقبة الدولة من قبل إدارة السجون فيها لداخل السجون خاصة، في ظل وجود مجرمين لهم قابلية للإصلاح والتأهيل والعودة للمجتمع من جديد للانخراط فيه.

٤- استخدام برامج دينية واجتماعية عديدة، كوسيلة لإلغاء العقوبات القصيرة أو تخفيضها، كتشجيع ودافع لهؤلاء السجناء، وتوفير مكتبات في السجون للقراءة والعلم، والاحترام والتقدير للمسجونين من قبل العاملين في إدارة السجن أو المجتمع خارج السجون.

٥-ضرورة إعداد المزيد من الأبحاث والدراسات المختصة بوضع النزلاء وإعادة تأهيلهم، وإصلاحهم من جديد للانخراط في المجتمع.

٦-أهمية الاطلاع والعلم بنظريه الإصلاح الجنائي وأحكامها من قبل الدولة والمجتمع، وأفراده من أشخاص طبيعيين واعتباريين، للفائدة أو الاقتباس منها ولو باليسير، ونشرها في مجلات عربيه وعالمية ليتم تنفيذها أو الاستفادة منها.

٧-أهمية الأخذ بطرق الإصلاح للسجين، من عمل في المصانع والمزارع والفائدة للدولة وللمجرمين، بالحصول على المحاصيل والمنتجات الصناعية، للحصول على المال للمجرم ودعم الدولة والسوق بالمنتجات النادرة غير المتوافرة، وتطبيقها العملي لحصول الفائدة المادية للجميع.

٨-ضرورة التثقيف للمجتمع عن طريق الإعلام أو وسائل التواصل عن المجرمين

وكيفية التعامل معهم ولو بالقليل عنهم، وأهمية الصبر عليهم وتجنب أذاهم.

٩- تعديل بعض المواد في الأنظمة التي تحتوي على التكاليف القضائية، مثل فرض رسوم على الاستئناف والنقض وطلب التماس إعادة النظر والطلبات العارضة وطلبات الإدخال من الخصوم، وأهمية المرونة، لأن الأصل في القضاء المجانية، أو على أقل تقدير فرض الرسوم على القضايا التجارية فقط، وكذلك تقليل الغرامات التي تحتوي على عنصر الغرامات الزائدة والمبالغ فيها وتقليلها قدر المستطاع.

١٠-الأخذ بالمرونة والبعد عن الشدة في تطبيق النظام، وعدم إهمال الجانب الديني ثم العرفي، وكذلك احترام الأديان والثقافات والعادات والتقاليد .

١١- أهمية التوعية والإرشاد إلى القراءة وطلب العلم، لكونها سبب لمعرفة الحقوق والمعرفة، وإيجاد حلول بديلة حول أي موضوع، وأهمية الأخذ واحترام أي رأي أو فكرة جديدة، وخاصة كبار السن أو من أي شخص، لتنوع واختلاف وجهات النظر والعقول ونسبة الذكاء من شخص إلى اخر.

١٢-التقليل من الاعباء المالية والمخالفات على أي مواطن أو مقيم في أي دولة، لحصول عنصر الجزاء والتأديب بالحبس لفتره قصيرة، وتصفيه الحقوق والالتزامات والأعباء المالية عليهم في أي دولة، تطبق فيها هذه الفكرة، وضرورة التدرج في العقوبة وتجنب الجزاء المبالغ فيه.

١٣- ضرورة إصدار قرارات وتعاميم من أي مشرع تنظيمي أو وزير داخلية في أي دولة بهذا الشأن، لدعم عناصر هذه النظرية، وتطبيقها على الواقع العملي.

١٤- أهمية هذه المادة في النظام السعودي وعدم تفعيلها في بعض الدول -وهي المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية في الفقرة الأولى منها، أنه يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامي للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، للتوجيه والإرشاد والفائدة للجاني.

١٥-أهمية الصلح وتفعيله، وتحويل القضايا إلى مركز المصالحة السعودي بالرياض أو لجان الصلح في المحاكم العامة وقبل قيد الدعاوى في جميع المحاكم، لتقليل القضايا على المحاكم، والحد من المشاكل الاجتماعية اللاحقة بعد صدور الحكم بسجن أو حكم، وللبعد عن التكاليف القضائية قبل قيد الدعاوى في أي محكمه يرفع القضية إليها.

١٦- تشريع أو إصدار تعميم بتقدير الغرامات المالية بأيام يتم حبسه مقابل سقوط

هذه الغرامة وذلك للظروف الاقتصادية على مستوى العالم (مثل الغرامة بمبلغ ألف ريال يتم الحبس لمدة أربعة وعشرون ساعه وهكذا) أو العمل في المصانع والمزارع الحكومية التابعة لإدارة السجون، مقابل خصم هذه الغرامة منه، عن كل يوم مبلغ محدد أو القيام بأعمال تطوعية ولو كان موظفا عاما يحصل على إجازة اعتياديه من عمله الحكومي أو الخاص، ويختار من الخيارين ما يراه مناسبا له لتصفية الغرامات عليه.

١٧- أهمية حفظ الدعوى للمصلحة العامة وتفعيلها والتوسع فيها، أو وقف النطق بالحكم من قبل القاضي الجزائي، وتعليقه على الانضباط أو العمل في المصانع أو العمل التطوعي لمدة إذا نفذها سقط الحكم عنه، ولا تسجل عليه كسابقه جنائية وخاصة في الجرائم المتوسطة والخفيفة، أو من قبل رجال النيابة العامة، وتخييره بين العمل لمدة معينه والانضباط، أو بإحالة قضيته للمحكمة الجزائية ويحكم القاضي عليه.

هوامش البحث:

(١) حمود العليمات وآخرون، المشكلات التي يواجهها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل واحتياجاتهم في الأردن، مجلة دراسات وأبحاث، السنة ٩، العدد ٢٦، ٢٠١٧: ص٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٠

(٣) سورة النساء، الآية ١٢٨

(٤) سورة النساء، الآية ١١٤

(٥) سورة الاسراء، الآية ٣٣

(٦) نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦٥ وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، المادة الثامنة والثلاثون

(٧) معجم المعاني الجامع –مروان العطية، دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٨م

(٨) عبدالله سليمان ١٩٩٥ شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام :الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية صفحة٥و٦بتصرف.

(٩) معجم المعاني الجامع –مروان العطية، دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٨م

(١٠) الردع الخاص العقابي ونظم المعاملات الاصلاحية، الحسيني، ص١٦ من بحث الباحث البرقوني، أنس عيد محي الدين ص٢٧، فلسطين، ٢٠١٩م المنشور في مجلة المنظومة.

(١١) الردع الخاص العقابي ونظم المعاملة الإصلاحية، الحسيني، ص٢٣.

(١٢) المادة (٢٠)قانون العقوبات الروسي لسنة ١٩٦٠م.

(١٣) الردع الخاص العقابي ونظم المعاملة الإصلاحية، الحسيني، ص٢٣وص٢٤.

(١٤) جمال شديد علي الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١١: ص١٣٦.

(١٥) أسامة صلاح محمد بهاء الدين، مكانة الإصلاح وإعادة التأهيل في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد ٤، عدد، ١٦، ٢٠١٦: ص٦.

(١٦) محمد بن براك الفوزان، أحكام السجن والاستيقاف والضبط: دراسة مقارنة: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط١، ٢٠١٤: ص١٢٣-١٢٤.

(١٧) يحيى علي الدجنى، أثر مؤسسات الدعوة في إصلاح السجين الجنائي وتأهيله دراسة تطبيقية على سجن غزة المركزي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠١٤: ص١٧٠.

(١٨) النظام الاساسي للحكم، المادة الاولى، ١٤١٢هـ.

(١٩) عمار عباس الحسيبتي، الحبس الإصلاحي في التشريع الاسلامي، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، بحوث ومقالات 'النجف، ٢٠٠٩م

(٢٠) المادة السادسة والعشرون من نظام الاجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ١٤٣٥/١/٢٢ه.

(٢١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم الحديث (٢٥٩٤).

(٢٢)-فواز هاني عبانيه، حسام محمد وصلاح الدين، كتاب وقف التنفيذ في القانون الجنائي، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٦

(٢٣) سورة الذاريات، الآية ٥٥

(٢٤) سورة الروم، الآية ٣٠

(٢٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٥٨)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٨).

(٢٦) أخرجه البخاري، كتاب الادب، باب الحذر من الغضب (٢٢٦٧/٥)ورقم (٥٧٦٣).

(٢٧) Philip Allott. (How to make a Better World: Human Power and Human Weakness)FICHL Policy

(٢٨) Jochen von Bernstorff .The International Law Theory of Hans Kelsen (Cambridge.MA: University)

(٢٩) من الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٣٠) من الآية ٤٠ من سورة الشورى.